بعد أن أصبحت وزارة لتربية المقهورين ، والتعليم المزور ..

كن شجاعا يا رجل ..واستقل* !!

كان بين زملائنا في سالف الأزمان شخص ، تهتز الدنيا من حوله و " تضرب تقلب " ، كما يقولون ، دون أن يهتز له " رمش " أو طرف ، بينما نحن نغلى ونرغى ونزبد ، من هنا فقد كنا نقول أن " على قلبه مراوح " ، ويبدو أن هذا الوصف قد أصبح ضيقا للغاية بالنسبة " لمقاس " وزير التربية ، الدكتور يسرى الجمل ، بحيث لا يصح أن نكتفى بتصعيد التشبيه فنقول " على قلبه مكيف أو ثلاجة " ، وإنما " على قلبه (ديب فريز) " ، ذلك أن النيران قد اشتعلت في بيوت ما يقرب من ثمانمائة ألف طالب في الثانوية ، كل منهم في أسرة متوسط أفرادها خمسة ، أى يكتوى بهذه النيران أربعة مليون مصرى !

ومع ذلك فالوزير الهمام هادئ البال ، مرتاح الخاطر ، وعندما سألوه عن هذا الهدوء " القاتل " ، يرد بأن ذلك ضرورى حتى يتخذ القرارات الصائبة ، مما يجعلنا نضحك من منطلق " شر البلية ما يضحك " ونتساءل : إذا كان التعليم في عهد سيادته يواصل الهبوط والتردى المذهل ، حيث أن سيادته " يفكر ويفكر ، ثم أخذ يفكر ويفكر " على رأى الراحل عبد المنعم مدبولى ، وهو هادىء البال ، ترى إلى أى منحدر كان يمكن أن يصل إليه التعليم أكثر من ذلك ؟

على أية حال ، فنحن لا ينبغى أن نوغل فيما يمكن أن نظلم به الرجل ، ونعترف بادئ ذى بدء :

أولا – أنه مجرد " ترس " في آلة ضخمة ، (النظام القائم)، بليت

---

* جريدة الدستور فى ٢٢ / ٦ / ٢٠٠٨

أجزاؤها وصدأت ، وتدور بغير طائل بحيث تسمع ضجيجا ولا ترى طحنا ، فضلا عن كم من الفساد والعفن لم يصل إليه نظام سابق في تاريخ مصر الحديث ، على الأقل ، منذ انتهاء عهد محمد على .

ثانيا – أن حال التعليم اليوم لا يمكن بأى مقياس من مقاييس العدل التربوى أن نرجعه إلى مدة توزر صاحبنا الهمام ، البالغة حوالى ثلاث سنوات ، وإنما هى نتيجة تراكم سلبيات وأوجه قصور تجمعت عبر عديد من السنوات الماضية .

ومع ذلك ، تظل المسئولية الأخلاقية والتربوية والاجتماعية واقعة على عاتق صاحبنا ما دام قائما بالأمر ، لأن المنطق العقلانى يقول : إذا وجدت أن وضعا قد بلغ هذه الدرجة من السوء نتيجة ما فعله سابقوك ، وحاولت مدة ثلاث سنوات الإصلاح ، و " النقلة النوعية " ، فإذا بالأمر يصبح " نقلة هبابية " أو " زفتاوية " ، أيا ما شئت من أوصاف تنتمى إلى هذه العائلة العبثية الشيطانية .

إن ما شهدناه من أحداث تتصل بالثانوية العامة هذا العام يعلن بكل الأسف والأسى أن خط دفاعنا المجتمعى الكبير يتداعى وينهار أمام أعيننا ونحن نكتفى بالثرثرة والحكى حوله ومصمصة الشفاه !

وبدون إرهاق القارئ في الظروف والعوامل المؤثرة وراء تضخم الاهتمام الشعبى الهائل بالثانوية العامة إلى هذه الدرجة المرضية ، فقد أصبحت البيوت المصرية كلها تنظر إليها وكأنها ، وفق تعبير الإمام أبو حامد الغزالى " فيصل التفرقة بين الكفر والزندقة " ، فهى الباب الحاسم الذى إما ينفتح على طريق فسيح منير نحو مواصلة التعليم الجامعى ، حتى تكتمل مقومات " البرستيج " للأبناء ، والمستقبل ، وإما أن ينفتح على طريق آخر فيه ما يوده كل أب وأم لأبنائهم ، وإما يحر من هذا وما يرتبط به .

ومن أجل هذا كله وما يقع في دائرته ، تصورنا أن الدولة تحرص أشد ما يكون الحرص على أن يأخذ كل مواطن حقه بالعدل والمساواة والتكافوء ، مما يقتضى إجراءات وخطوات متعددة ، غاية في الموضوعية ، غاية في الالتزام ، صارمة القواعد ، فولانية السرية ٠ ومرة أخرى ، لأن كل هذا يتصل بثمانمائة ألف شاب من خيرة أبناء الأمة ، وتقف وراءهم قلوب أربعة مليون نسمة على الأقل ، هم أهلهم من الدرجة الأولى ، فضلا عن مثلهم ، أيضا من الأصدقاء والأقارب الذين ينفعلون بما يتصل بالمسكين أو المسكينة التي كتب عليه أو كتب عليها أن تخوض غمار حرب الثانوية العامة !!

ثم إذا " بالقارعة " تفاجئنا ، وما أدراك بالقارعة (يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ (٤) وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ (٥) فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ (٦) فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ (٧) وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ (٨) فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ (٩) وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ (١٠) نَارٌ حَامِيَةٌ (١١)) ٠٠٠

أما القارعة المقصودة هنا فهى هذا التسرب المخجل لأسئلة الامتحانات، مما كشف عن " خروق " واسعة في الثوب الذى ظللنا سنوات نتصور أنه " أبيض " وعلى درجة عالية من النقاء والطهر !! وإذا بحادثة تجر حادثة ، والمصيبة تكشف عن أخرى ، فانكشف الغطاء عن النظام كله ، فالذين يسرقون ويغشون ويخونون ويطعنون المستقبل هم ما درجنا على تسميتهم " بعلية القوم " أو " كبارهم " ، وهو الوصف الذى لا يستحقوه ، وإنما يستحقون أن نصفهم بأنهم " أسافل القوم " أو صغارهم ، فالثروة ، والمركز لم يعودا معيار العلو والهبوط ، وإنما لابد من العودة إلى المعيار الإلهى في معايرة أقدار الناس والذى يجمله تلك العبارة المذهلة في معانيها ، المجمعة لأعلى وأعظم القيم " إن أكرمكم عند الله أتقاكم " ، فهل يكون الأتقى عند الله مختلفا في معاييره بالنسبة للأعلى عندنا ليصبح هو اللص ،

وهو الغشاش ، وهو المزور ، وهو الدساس ، وهو الذى يخون وطنه ، ويسرق مستقبل أبنائه ، وهو الذى يطعن آخر ما تصورناه حصنا للعدل والمساواة ؟!!

وتتعدد مظاهر الفساد في التعليم ، والتى تتصاغر أمامها مظاهر كنا قد جمعناها في كتاب لنا صدر منذ شهرين بعنوان (الفساد في التعليم) ، ذلك أن درجة تشاؤمنا لم تكن تصل إلى ما أصبح حقيقة بشعة تصفع أعيننا ، وتلطم خدودنا ، وكيف لنا ، وقد رأينا :

أبناء مسئولين كبار يتظاهرون بأنهم مرضى فيدخلون مستشفى ، حتى تعقد لهم لجنة خاصة ، فيكون السبيل ميسرا للغش والتواطؤ ،ويكشف عن الأمر " صدفة " أن يكون ستة من ثمانية دخلوا مستشفى مغاغة ، يشكون من الزائدة الدودية !!

وتوالى ظاهرة الميكروفونات التي تملى الإجابات إلى التلاميذ داخل اللجان ، علما بأن أول مرة سمعنا عنها ، كان في عهد وزارة فتحى سرور للتعليم في الشرقية عام ١٩٨٧ ، أى أن الظاهر ، مستمرة منذ واحد وعشرين عاما !!

ويعلن بشير حسن ، الصحفى بالأهرام ، ورئيس تحرير برنامج تسعون دقيقة بقناة المحور ، أن أسئلة امتحانات قد وصلته بالفاكس ، قبل بدء امتحاناتها ، مما دعاه إلى أن يقدم بلاغا بذلك إلى النائب العام ، حتى يحقق في القضية .

ويعلن أحد أولياء الأمور على شاشة التلفزيون في برنامج العاشرة مساء ، جهارا نهارا ، وبكل صراحة ، أنه قد اشترى أوراق الامتحان لابنته في العام الماضى ، ثم يتم التعقيب على هذا بأن مسألة التسرب ، قائمة منذ ثلاث سنوات ، والعام الحالى هو الرابع ، وما جعل المسألة تتكشف في العام الحالى ، أن الأسئلة من قبل كانت تصل إلى بيوت من

نسميهم " علية القوم " ، فلا يشعر بذلك أحد ، أما الآن فإنها قد وصلت إلى " ولاد الجارية " في الشوارع ، ففضح الأمر !!

وقد نبهنا أحد المشاركين في البرامج التلفزيونية التي ناقشت الكارثة ، أن المسألة لا يمكن أن تكون مقتصرة على محافظة المنيا كما شاع ، فالهواتف النقالة الحالية تمكن من حصل على الأسئلة أن يُعلم بها من يريد ، إذ من الطبيعي أن يكون لكل من حصل عليها في المنيا صديق أو أكثر في محافظة أخرى ، ويهمه أمره . وهناك البريد الإلكتروني الذى يقوم بأوسع عملية نشر وصل إليها الإنسان .

لقد كان الإمام الغزالى قد قال من قبل ، وكذلك الفيلسوف الفرنسى ديكارت ، بأن بعض الظواهر تدعونا إلى الشك ، فالقمر يبدو لنا كرغيف الخبز حجما ، بينما كشف العلم عن حجمه الكبير الحقيقى ، ويرى الإنسان العصا ، المغموس نصفها في الماء وكأنها مكسورة فيحسبها كذلك ، لكن العلم قد أكد على أنها ليست كذلك ، ومن ثم ، فمن يضمن لى أن ما أراه الآن وأسمعه وأظنه كذا ألا يكون هكذا ، ويكون أمرا آخر ؟

كذلك ، الأمر هنا ، إذا كان هذا قد حدث في المنيا ، فمن يدرينى أنه لم يحدث في أماكن أخرى ، كل ما هنالك أنه لم يكشف ؟ وإذا كان هذا قد حدث بالنسبة للثانوية العامة التي تحاط بها إجراءات سرية مذهلة ، فمن يضمن لنا ألا يكون هناك تسريب لبعض أسئلة امتحانات عدد من الجامعات ، وهى لا تحاط بمثل هذه السرية ؟!

ألا إنها لكارثة عظمى ، وبلاء كبير ، يغتال أبسط قواعد تكافوء الفرص والعدل التربوى ، مما يقتضى إلغاء هذه الامتحانات . إن العدل التربوى يقوم هنا على أن الفرص متكافئة بين الجميع ، فإذا ثبت أن هناك البعض ممن سربوا الامتحانات ، فهذا يعنى أن البعض قد حصل على فرص نجاح بغير حق ، بينما الجمهرة الكبرى قد سلكت الطريق المرير :

المذاكرة آناء الليل وأطراف النهار ، وآلاف الجنيهات إنفاقا على الدروس الخصوصية ، وكم كبير من القلق ، والتوتر والأرق ، وحمل الهم ، بينما آخرون من " ولاد الإيه " على الأرائك ينظرون ؟!

ومن مصائب الدهر أن يتصور وزيرنا الهمام أن العلاج يكون في تطبيق التقويم الشامل ، وهو ضحك على الناس حقا ، فأين هي جملة المقاييس والاختبارات التي يمكن تطبيقها ؟ وهل لدينا ألوف المعلمين المدربين على ذلك ؟ وهل لدينا الأماكن والأجهزة اللازمة ؟ إن المسألة بالضرورة سوف تنتهي إلى القاعدة الشهيرة : إدفع تسلم !

إن الحل العاجل هي أن يتحلى " الجميل " بقدر من الشجاعة ويسلك مثلما يسلك مسئولو الدول المحترمة التي يعايروننا دائما بها ، فيستقيل إذا ظهر فساد كبير في دائرة عمله حتى ولو لم يكن هو المتسبب المباشر في ذلك ، فهل يكون للوزير من اسمه نصيب ؟!!

عندما يتمخض " الجمل "
فيلد فأرا ؟!*

كان يحيرنى كثيرا أن أسمع عددا من الناس يرددون المثل الشهير وفق صيغتين مختلفتين ، حيث يقول البعض : " تمخض **الجبل** فولد فأرا " ، وبعض آخر يقول " تمخض **الجمل** ..." ، تعبيرا عن حالة خيبة الأمل التي يصاب بها الإنسان ، بعد أن يكون قد علق آماله بسقف مرتفع في شخص ما ، فإذا به يهبط عن هذا السقف كثيرا .

كنت أميل – بحكم المنطق – إلى الصيغة الثانية ، حيث أن " الجبل " لا يلد ، وإن كان يمكن أن يكون رمزا لآمال كبيرة ، فإذا بها تتلاشى ، بينما الجمل أنسب لأنه – قياسا إلى الفأر ضخم الحجم ، فضلا عن أنه من طبيعته أن يلد .

ولم يتيسر لى مع الأسف أن أتأكد أى الصيغتين هى الأصح إلا بعد أن أصبح الدكتور " الجمل " وزيرا للتربية والتعليم ، ومرت على توزره شهور عدة ، يحرص خلالها ، وما بعدها ، أن يملأ الدنيا ، من خلال أجهزة الإعلام ، على الحديث والتصريح عن آمال عريضة في إصلاح التعليم وتطويره ، والقفز به قفزة نوعية ، والإتيان بما لم تأت به الأوائل ، وما عجز عن فعله وزراء تربية مثل طه حسين ، والسنهورى ، وهيكل ، ولطفى السيد ، وحلمى مراد، وفتحى سرور ، وإسماعيل القبانى وغيرهم .

ومع ذلك ، أنظر إلى وجوه الناس في بر مصر ، فأرى الدموع في أعين الطلاب ، وهم خارجين من قاعات الامتحانات ، ولوعة الآباء

---

* جريدة الدستور فى ١٥ /٦ / ٢٠٠٨

والأمهات على تلك الألوف المؤلفة من الجنيهات التي اقتطعوها من أجسادهم إنفاقا على تعليم أولادهم في مصروفات مدارس ، حيث يئسوا من أن يجدوا لدى مدارس الوزارة خدمة تعليمية حقيقية ، ومع ذلك يضطرون إلى دفع ما هو أكثر منها دروسا خصوصية ، حيث تحولت هذه الدروس إلى ركن أساسى من طقوس التعليم في بر مصر التي لم تعد محروسة ، في هذا الزمن النكد ، ولم لا ؟ إنها أصبحت تواجه عصابات ، تتحكم في شأن الوطن المسكين ، لم تشهد لمثلهم شبيها ، منذ زمن المماليك في عصور التخلف والضعف والهوان !

بل ، ويجئ إلينا في الجامعات جيوش جرارة من التعليم العام ، مفروض أنهم أمضوا ثنتا عشر عاما يتعلمون ويدرسون ويفهمون ويذاكرون أطرافا متعددة من المعارف والمعلومات ، ويتحلون بنسق قيمى مما يشكل مادة أسمنتية في بناء الإنسان ، ويكتسبون مجموعة من المهارات التي تؤهلهم كى يكونوا أعضاء فاعلين في مجتمع حر ، فإذا بنا أمام أجيال كأنهم " أعجاز نخل خاوية " ، يقفون على أعتاب الهاوية ، معلنين بذلك ، فشل التعليم بعلامات صارخة ، حيث لا نرى إلا عقولا فارغة ، وقلوبا مستهترة ، وأيدى عاطلة من أية مهارات ، فنحتار حقا : كيف يمكن أن يتأتى لنا أن نبنى على ما درسوا ، فنضطر إلى إنفاق وقت غير قليل في تعليمهم ما كان يجب أن يعرفوه في المدارس ، وإذا بنا نخفض تدريجيا سقف التعليم الجامعى ، حتى أصيب هو نفسه بكثير مما أصيب به التعليم العام ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم !

إن المصيبة الكبرى التي تواجه وزارة التربية والتعليم هى أن منطق اختيار من يديرونها يعكس استمرارا لمنطق " حلاق الصحة " ، ففى زمن التخلف والفقر والجهل ، كان عامة الناس يستسلمون للحلاق الذى يقص شعرهم ، كى يقوم ببعض العمليات الطبية ، ظنا منهم أنه ما دام قد أمسك

بالموسى والمقص ، فهو يمكن أن يقوم بعمليات جراحية بسيطة مثل " الختان " وما شابه !

ذهب حلاق الصحة هذا بعد أن تنورت الناس ، وأصبحوا يعطون العيش لخبازه ، فإذا مرضوا ذهبوا إلى ما يفرضه التخصص العلمى المهنى ، ألا وهو الطبيب الذى تعلم وتخرج في كليات الطب ، بينما ما زال من نكبنا بهم كى يديروا أمر مصر على حالهم في تسييد حلاقى صحة ليديروا وزارة التربية والتعليم ، كيف ؟

كان الظن السائد حقبا طويلة أن من علم علما ، فإن علمه هذا يمكنه في التو واللحظة أن ينقله إلى آخرين في صورة ' تعليم " ، ثم إذا بمعظم بلدان الدنيا ، خضوعا للمنطق العلمى ، يتبينون ضرورة أن يتعلم الإنسان " كيف يُعَلّم ؟ " حتى يمكن أن يُعَلم ما تعلمه من علوم ، للآخرين . وقد تنبه واضعو قانون تنظيم الجامعات منذ أكثر من خمس وثلاثين عاما لها فضمنوه ما يفيد ضرورة أن يتضمن برنامج إعداد معلم الجامعة مجموعة من المعارف التربوية والنفسية والتدريب العملى ، حتى يجمع بين الحسنين ، فيكون عالما في تخصص بعينه ، وفى الوقت نفسه ماهرا في تعليمه للآخرين .

وإذا كان هذا قد أصبح " فريضة " على من يمارس مهنة التعليم ، فإنه يصبح أولى بالنسبة لمن يحكم ويدير أمر التعليم في الوطن كله ، حتى لقد عبروا عن هذا بقولهم " فاقد الشئ لا يعطيه " ، فكيف يتسق مع هذا أن يكون المسئول عن تعليم الملايين ، لا دراية له بالأصول التربوية والنفسية ، التي لابد منها ؟

إنه لمن العبث الزعم بكون هذا أو ذاك عضوا بهيئة التدريس أنه بذلك على علم بأصول التعليم وقواعده ، إذ أن هذا يعكس فهما مغلوطا لمفهوم المهنة عندما كان التصور أنها تقتضى فقط مجرد الخبرة والممارسة ، بينما

الأصول المعاصرة تؤكد على ضرورة التأهل العلمى الذى يتطلب دراية متعمقة في علوم المهنة ، وإلا وقعنا بالفعل تحت مظلة " حلاق الصحة " ، ومتى ؟ في نهاية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين !!

وأجدنى مضطرا لتذكير القارئ بأن كاتب هذه السطور قد تجاوز السبعين من العمر ، وبالتالى فهو لا يُلمح ، من قرب أو من بعيد ، إلى تطلعه أن يكون وزيرا للتربية بحكم أستاذيته في العلوم التربوية ، " فالغرض الخاص " عندما يطل برأسه من رواء دعوى كاتب ، تسقط مصداقيته أمام قارئه ، فهو إذن حديث حق من أجل الحق .

أبرز الآثار المدمرة التي تترتب على توزر غير المتخصص في التربية والتعليم هى الاعتماد الكلى على آراء " ترزية التعليم " ، أشقاء " ترزية القوانين " . وإذا كان البعض يمكن أن يرد بأن استعانة الوزير بخبراء متخصصين هو منطق سليم ، وهذا – نظريا صحيح – لكن ما نردده دائما هو النظر بعين الاعتبار إلى " السياق المجتمعى " و" المناخ الثقافى " القائم ، فالمسئول الكبير ينظر إلى المستشار نظرته إلى " فواعلى " ..خادم ...ترزى ، يفصل له ما يود الظهور به على الناس ، والخبير ، أو المستشار نفسه ، يحرص على كسب الرضا لأن اختياره لم يجئ وفق معايير موضوعية ، وهناك تنافس وصراع دائمين بين : من يحظى بالقرب من المسئول الكبير ؟ ومن يستطيع البقاء أطول ؟ وهذا في حد ذاته يشير إليه بأن ينصح ويشير لا بما يجب أن يسمعه الوزير ، وإنما بما يحب أن يسمعه ، وشتان بين الأمرين .

وهكذا " يضحك " ترزية التعليم على الوزير ، الذى لا يعلم الحقيقة ، فيعرضون عليه ما يحلم التربيون به ويتمنوه ، وهو دائما براق ، يخطف الأبصار ، دون تنبه إلى أن المسألة ليست " مُثلا " في حد ذاتها ، وإنما لابد من الأخذ بعين الاعتبار " البنية الثقافية والمجتمعية " التي نريد أن

نطبق فيها هذا وذاك ، وهو الأمر الذى ننبه عليه دائما وأكدنا عليه في أكثر من مقال ، ونزيد اليوم بمثال يخص الضجة الكبرى المثارة بمناسبة امتحانات الثانوية العامة .

ففى علومنا التربوية هناك قواعد وخصائص لابد من توافرها في الامتحان " الجيد " ، لكن عالم التربية الصحيح ، لابد أن يكون ذا حس اجتماعى ، واعيا بطبيعة الثقافة والتقاليد والموروثات ، بحيث يمكن أن يكيف الأمر بما يتسق مع هذه المتغيرات .

ومن ضمن الآمال التي يطمح إليها علماء التربية السعى بالعملية التربوية والامتحانية نحو تشجيع الإبداع ، فلا خير في تعليم ينتج نسخا مكررة ، ولا خير في تربية تنتج " حَفَظَة " ، لكن لا يجوز بأى منطق أن أربى الطلاب منذ الصف الأول الابتدائى على الحفظ والاستظهار ، ثم آتى لهم بعد عشر سنوات وأطالبهم بممارسة ما يؤكد على قدرتهم على الابتكار والإبداع !

لقد وقعت يوما في هذا الخطأ ، ولو أنه في ظاهره عمل عظيم ، فقد طلبت مرة من طلاب الماجستير والدكتوراه أن " يُقَيِّموا " ما تلقوه على يدى من محاضرات طوال العام ، وما جرى من مناقشات ، فضلا عن سؤالين آخرين تقليدين ، فإذا بى أجد إجابتهم على السؤال " الحر " الذى يسعى إلى تشجيع حرية التفكير والتفرد والتميز إجابات متدنية للغاية ، بينما الإجابات ممتازة على تلك الأسئلة المباشرة من المحاضرات !

التقيت بالطلاب بعد ذلك ، معاتبا ، معبرا عن خيبة أملى ، فواجهونى بهذه الحقيقة المؤلمة : يا أستاذ ، نحن نتعلم من أولى ابتدائى على أن نكون " حفظة " نردد ما نقرأ ونتعلم " حذو النعل بالنعل " ، فكيف تريد منا بعد هذا العمر كله أن نبدع ونمارس حرية التعبير ؟

حدث هذا مع طلاب ماجستير ودكتوراه ، فكيف بنا بالنسبة لطلاب الثانوية العامة !!

ولِم نذهب بعيدا ؟ إن النهج الفكرى في المجتمع المصرى كله ينهج نهج الحفظ والاستظهار ، وانظر إلى كل وزير بالنسبة لرئيس الدولة ...هو نفسه موقف كل تلميذ من المعلم ، هو وحده مصدر المعرفة ، هو وحده الذى يرى ويقرر ، هو وحده الذى يأمر فيطاع ، ومن ينسى حرفا ، فالويل له !!

حتى وزيرنا الهمام نفسه ، أذكر أنى التقيت به في ندوة أقامتها مجلة الهلال ، وقلت أمامه الكثير ناقدا ، فلم أشعر أبدا بأنه سمع ما قلت أو انفعل بما رأيت ..كان كقطار السكة الحديد ، يردد مع الراحل حليم : ماشى.. ماشى ، ولا بيدى ..لقد خُيل لى ، تفسيرا لهذا الموقف الغريب أنهم لابد قد لقنوه أفكارا بعينها يرددها أمام الناس ، فإذا ما واجهه أحد بغير ما حفظ وتلقن ، لا يجد ما يقول !!

حقا ، لقد تمخض " الجمل " فولد فأرا ...ينشر طاعون التعليم المتخلف بين شباب الغد !!